

واقع ومتطلبات التمويل الإسلامي "رؤية تحليلية ونظرة استشرافية"

Reality and requirements of Islamic finance "An analytical and forward-looking view"

محمد فلاق¹، لمار رضوان^{2*}

 mohammed.fellag@univ-mascara.dz، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر (الجزائر)،¹

 lammar.redhouane@gmail.com، المركز الجامعي مرسلبي عبد الله، تيبازة (الجزائر)،²

تاريخ القبول: 2021/06/19	تاريخ الإرسال: 2021/05/23
<p>Abstract Islamic banking needs sincere attempts to correct its course after nearly fifty years of practice. It has become necessary to re-evaluate the work of Islamic banks with indicators that differ from the theories of the efficiency of the financial performance of traditional banks. Therefore, we tried to analyze the practical reality of the most important banks through their channels that affect economic growth and explain their efficiency and financing specificities. Through research, we have concluded that banks have an added value in controlling inflation due to their limited ability to generate money and that they have high efficiency in collecting savings. Likewise, the total employment of its resources to its total resources and the volume of its returns in the largest Islamic banks was comparable with the size of the investment of funds and the return for the traditional banks in the same country of activity. The financing of the economic sector obtained the largest percentage of financing. Keywords: Islamic finance; Islamic banks; Banks.. JEL Classification Codes: G21, E41.</p>	<p>ملخص يحتاج العمل المصرفي الإسلامي إلى محاولات صادقة لتصحيح مساره بعد قرابة خمسين سنة من الممارسة، وقد أصبح من الضروري إعادة تقييم عمل المصارف الإسلامية بمؤشرات تختلف عن أبعاد كفاءة الأداء المالي للبنوك التقليدية. ولذا حاولنا تحليل الواقع العملي لأهم المصارف من خلال قنواتها التي تؤثر بها في النمو الاقتصادي، وكذلك بيان مدى كفاءتها وخصوصياتها التمويلية. وقد توصلنا من خلال البحث إلى أن للمصارف قيمة مضافة في السيطرة على التضخم نظرا لمحدودية قدرتها على توليدها للنقد، وأن لديها كفاءة عالية في جمع المدخرات. كما أن حجم توظيفها للمال إلى إجمالي مواردها وحجم عوائدها في أكبر المصارف الإسلامية كان متقاربا مع حجم توظيف الأموال وحجم العائد للبنوك التقليدية في نفس بلد النشاط، وحصل تمويل القطاع الاقتصادي على أكبر نسبة تمويل. الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي؛ مصارف الإسلامية؛ بنوك. تصنيفات JEL: E41، G21.</p>

* المؤلف المرسل

1. مقدمة

لقد أصبحت ظاهرة التمويل الإسلامي بعد عقود من الممارسة وما نتج عنها من تناقضات في الحكم على مصداقية وكفاءة التمويل الإسلامي ممثلة في مؤيدين داعمين أشادوا بكفاءة هذا التمويل واعتبروه الحلم الذي ما فتئ يتحقق، وبين منتقدين عبروا عن ضياع أملهم في وجود تمويل إسلامي حقيقي بوضعه الحالي. ومع مرور السنوات وانتشار التمويل المصرفي الإسلامي محليا وعالميا، ازدادت المخاوف بدل ازدياد الطمأنينة والخشية من أن يصبح هذا التمويل نسخة مكررة من التمويل التقليدي بسبب محاولة أسلمة وسائل التمويل التقليدي الربوي، والسير على نفس مبادئه كوجود نسبة كبيرة من ودائع قابلة للسحب يتعذر معها وجود استثمار طويل الأجل. ودعمت بعض فتاوى جواز الضمانات وتبعية الرخص، حيث بات هذا التمويل الإسلامي يقترب في مضمونه مع نمط التمويل التقليدي بالنظر إلى شروط بعض المصارف في العقود وابتعادها شيئا فشيئا عن قاعدتي "الغنم بالغرم" و"الخراج بالضمان". وهو ما استوجب استقراء واقع تمويل بعض المصارف الإسلامية من خلال تامين ما يعتبر إنجازا ملحوظا، وانتقاد ما غفلت عنه المصارف الإسلامية في ضوء ما كان ممكن تحقيقه.

وتتجلى أهمية البحث في كونه محاولة لتثمين عمل المصرفية الإسلامية بعد نجاح انتشارها عبر العالم، وكثرت الأبحاث والدراسات المتواصلة التي تساند بأن يكون التمويل الإسلامي بديلا متوقعا للتمويل التقليدي أو على الأقل ردفا له يعمل على الاستقرار النقدي. (محمد و الزرقا، 2012، صفحة 198) ومن جهة أخرى التوقف لمعرفة مستقبل التمويل الإسلامي وتلافي سلبيات اعتبرت فيما مضى ضريبة لحدثة التمويل الإسلامي، وصعوبة ممارسة التمويل في ظل تشريعات لم تراعى خصوصية الاستثمار الإسلامي، مقارنة مع بعض التشريعات الحديثة في بعض الدول.

وتبرز إشكالية البحث في اختلاف الباحثين حول مدى أهمية التمويل المصرفي الإسلامي بعد مضي عقود من الممارسة، خصوصا بعد تباطؤ أو عدم قدرة المصارف الإسلامية إلى الرجوع للأسس والمحددات

النظرية التي تضمنتها أبحاث الرواد الأوائل من تغليب صيغتي المشاركة والمضاربة بدل المراجحة، وضرورة وجود رؤية شاملة للأهداف العامة للوساطة المالية. ومع تزامن زيادة محاولات تلافي سلبيات تمويل المصارف الإسلامية من خلال أبحاث تدعو للاهتمام بالدور الاجتماعي للمصارف الإسلامية، وخفض نسبة تمويل بيوع المدائبات (القرعة داغي، 2020) في المرحلة المقبلة. وعلى النقيض من هذا إشادة الكثير من الباحثين بنجاحات التمويل المصرفي الإسلامي وانتشاره عالميا، وعليه يمكن طرح الأسئلة التالية:

- 1- ما مدى تأثير المصارف الإسلامية كوسيط مالي عبر قنواتها على التأثير في النمو الاقتصادي؟
- 2- ما مدى قدرة المصارف الإسلامية إلى الرجوع للفكر التنظيري الذي أسسه الرواد الأوائل، وأبداه منتقدو التمويل الإسلامي في ظل تتبع آليات التمويل التقليدي؟
- 3- هل المتطلبات الاستشرافية المستوحاة من مطالبة الرواد الأوائل ومنتقدو عمل المصارف الإسلامية يتعارض مع مواصلة نجاح المصارف الإسلامية؟
كما يهدف البحث إلى ما بيان ما يلي:
- 1- ثمين أهم منجزات التمويل الإسلامي من إرساء فكرة تمويل شرعي كبديل للتمويل التقليدي الربوي في المراحل الأولى للعمل المصرفي الإسلامي.
- 2- بيان تأثير الوساطة المالية في النمو الاقتصادي للمصارف الإسلامية، والتنبيه على أهم خصائص هذا التأثير نظريا و واقعا.
- 3- اقتراح متطلبات استشرافية ممكنة التطبيق في المرحلة القادمة.

2 واقع التمويل الإسلامي وتأثير قنواته في النمو الاقتصادي:

استطاعت البنوك الإسلامية إيجاد عموما بدائل تمويلية للنظام المصرفي التقليدي، فوضعت أساسيات للتمويل البديل الذي يجرم الفائدة أخذا وعطاء. كما استطاعت أيضا وإلى حد كبير الابتعاد عن المحاذير

الشرعية، حيث ألزمت نفسها تملك السلعة في الكثير من مصارفها، ولم يجز أغلبها أخذ غرامات التأخير في تمويل البيوع، وتبرعت بها لصناديق الخيرات بالنسبة للعميل المليء المماطل. (يونس المصري، 1995، الصفحات 44-45) وأخذت الكثير من المصارف الإسلامية بمفهوم عدم جواز تضمين المضارب تماشياً بمذهب جمهور الفقهاء في حالة عدم تقصيره، وابتعدت عن البيوع الصورية (العينة، والتورق المنظم) في بعض المصارف الإسلامية.

وحاولت بعض الهيئات التي تهتم بالمعاملات المالية كهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوبي) ضبط بعض الجوانب المحاسبية والشرعية وإرساء مبدأ عدالة توزيع المال عن طريق تأصيل العمليات التمويلية التي تقوم بها المصارف الإسلامية كما تجربها واقعيًا، حيث اهتمت ببعض الأحكام الجزئية المتعلقة بمدى توافق عمل مؤسسة مالية كمصرف أو شركة تكافل مع الأحكام العامة لمذاهب الفقهاء، ويدون النظر إلى انتقادات ومطالبات الكثير من المختصين والباحثين حول ضرورة تطوير قواعد وأسس الاستثمار الإسلامي بما يتفق مع المنهج العام للشرعية ومبادئ الاقتصاد الإسلامي.

ولذا يعتقد الباحثان بأن المسألة لم تبحث في إطارها الشمولي الكلي، وهو سبب الحاجة لوجود دليل للنظام المالي التقليدي ممثلًا في النظام المالي الإسلامي، وبيان مدى كفاءة هذا الأخير في التوزيع العادل للمال، ودعم القطاعات الاقتصادية المهمة ومراعات أولويات الاستثمار بما يتفق مع مقاصد الشريعة، ومحاولة الموازنة بين العائد الربحي والاجتماعي في وقت غدا فيه الكثير من الباحثين الغربيين يطالبون بإعادة بناء نظام مالي عالمي عادل.

ومن الإنصاف القول بأن هذا ربما كان مستساغًا في بداية ممارسة المصارف لعمليها وعدم وجود خبرة كافية، ولكن بعد مرور أكثر من خمسين سنة من الممارسة وجب الالتفات للنظرة الشمولية و مقاصد التمويل الإسلامي من أجل تحقيق ما عجز عنه النظام المالي التقليدي. ولذا سيتم التطرق إلى تحليل و بيان مدى تأثير قنوات الوساطة المالية في النمو الاقتصادي عبر قنواته الثلاث (زيادة العرض النقدي، و جمع

المدخرات ، و التخصيص الأمثل للموارد).

1.2 زيادة العرض النقدي:

يؤثر زيادة العرض النقدي في النمو الاقتصادي عند الكثير من الاقتصاديين، ويتم ذلك عن طريق نقود الودائع التي تولد نقود جيدة، وقد أدركت البنوك من خلال ممارستها بأنها تستطيع الاحتفاظ بحوالي 10% من قيمة الودائع مع إمكانية توظيف 90% من قيمة الودائع (حسن خلف، 2006، الصفحات 324-325)، وتتطلب عملية توليد النقود وجود ما يلي: (العلواني، 1402هـ، صفحة 175)

أ- وجود وديعة.

ب- وجود احتياطي قانوني.

ج- وجود طلب على الائتمان، فقدرة البنوك على الائتمان مرتبط بطلب العملاء.

د- حجم التسرب نقدي ونسبته، وهي المبالغ التي تصرفها البنوك التجارية ولا تعود إليها، فكلما قلت نسبة التسرب زادت نسبت توليد النقود والعكس صحيح.

وقد أكدت بعض الدراسات التطبيقية بأن عملية المضاربة القائمة على قبول الودائع يسهم في توليد النقود وخلق الائتمان النقدي، (أحمد محمد، 1433 هـ، صفحة 846) وقد خلص الباحث صديقي على أن حسابات الاستثمار تسمح غالباً بقدر من حرية السحب، وبأن تقديم التمويل عن طريق المشاركة أو المراجعة يولد نقوداً جديدة مشتقة. (Siddiqi, 1992, p. 46)

ويميل الباحثان إلى أن حجم توليد النقود للمصارف الإسلامية سيكون بدرجة أقل من قدرة البنوك الربوية بسبب حجم التسرب النقدي الكبير، فالبنوك الإسلامية لا تقرض المال وعملياتها التمويلية تكون مقابل خدمات و سلع حقيقية، ولذا فإن التسرب النقدي سيكون كبيراً وهو يُقيد من قدرتها على توليد النقود (عبد المنعم أبو زيد، 1996، صفحة 42)، والمثال الآتي يشرح الفرق بين توليد النقود في البنوك الربوية

والإسلامية كالاتي:

$$\frac{\text{الأصلية الودیعة}}{\text{القانونیة الاحتیاطیة}} = \text{التوسع فی الائتمان}$$

$$\frac{\text{الأصلیة الودیعة - الاحتیاطیة}}{\text{القانونیة الاحتیاطیة}} = \text{الودائع المشتقة}$$

و علیه فإذا كانت الودیعة مثلا 1000 دینار، و الاحتیاطیة 10% فی البنوك الربویة فإن الودائع

$$\text{المشتقة ستكون} = 9000 = 900 \times \frac{100}{10} \times \frac{100-1000}{100} \text{ دینار .}$$

وأما فی المصارف الإسلامیة فإن تولید النقود سیکون بنسبة أقل بسبب التسرب النقدي، حیث

إن تمویلها یتیم علی سلع حقیقیة فهی لا تقوم بعملیة إقراض للمال، فإذا افترضنا مثلا أن التسرب النقدي

20% فإن الودائع المشتقة ستكون كالاتي:

$$\text{الودائع المشتقة} = \frac{100-1000}{\frac{20}{100} + \frac{10}{100}} = 900 \times \frac{100}{30} = 3000 \text{ دینار بدل}$$

9000 فی البنوك التقليدیة. ولذا یتعتبر تمويل المصارف الإسلامیة صمامن التوسع التمويل النقدي المفرط

الذی یسبب غالبا التضخم.

2.2 تعبئة وتوظيف الموارد المالية للتنمية الاقتصادية:

إن جمع المدخرات هی المهمة الرئیسیة للبنوك والمصارف الإسلامیة، حیث إنها تسعى عبر آلیاتها

إلى جمع الفائض المالي من جهة المدخرین لسد العجز المالي للمستثمرین، ولأجل ذلك أعرب الكثير من

المهتمین بالاقتصاد أن جمع المدخرات مع حسن توظيفها كفیصل بحل المشاكل المالية لكثیر من المشاريع التي

تدخل فی خطط التنمية، والتي قد یلجأ انعدامها إلى الاقتراض الخارجي الذی سبب الأزمات للدول المقترضة.

1.2.2 نمو حجم أصول و ودائع بعض المصارف الإسلامية مقارنة ببعض البنوك التقليدية:

لا شك أن أي محاولة لتحليل واقع عمل المصارف و إثبات كفاءتها يستلزم وجود مقارنة بينها و

بين غيرها من البنوك التقليدية كالآتي:

الجدول (1): حجم نمو أصول النظام المالي الإسلامي بالمليون دولار
مع حجم النظام المالي الماليزي بالمليون رنجت

البنوك السنوات	النظام المالي الإسلامي		النظام المصرفي الماليزي	
	الحجم	نسبة النمو	الحجم	نسبة النمو
2005	700	----	958,545.6	----
2018	2,190	٪212.86	2,736,789.9	٪185.51

المصدر: (IFSB، 2019)

من خلال الجدول (1) يتأكد بأن النظام المالي الإسلامي يتمتع بكفاءة عالية في مجال تطوير أصوله حيث تضاعف نموه بين (2005-2018) بأكثر من 200٪، أي من 700 مليون دولار إلى 2.190 بليون دولار، في حين تضاعف نمو حجم أصول النظام المصرفي الماليزي بأكثر من 185٪. ويكاد لا يوجد خلاف معتبر بين الباحثين حول كفاءة وقدرة المصارف الإسلامية في تطوير أصولها مقارنة بالبنوك التقليدية.

الجدول (2): يوضح معدل نمو وداائع بعض للمؤسسات المالية والبنوك

الفترة	الودائع الماليزية	ودائع السعودية	الودائع الكويتية	الودائع الإماراتية (المقيمين)
	البنوك الإسلامية	مؤسسة النقد العربي	مصرف الراجحي	بيت التمويل
2014-2018	٪40.91	٪6.21	٪14.77	٪9.51
	النظام المصرفي	مؤسسة النقد العربي	مصرف الراجحي	بيت التمويل
	٪18.16	٪6.21	٪14.77	٪9.51
	البنوك الإسلامية	مؤسسة النقد العربي	مصرف الراجحي	بيت التمويل
	٪40.91	٪6.21	٪14.77	٪9.51

المصدر: (مصرف الراجحي، 2018، صفحة 44)، (مصرف الراجحي، 2014، صفحة 3)، (مؤسسة النقد العربي، 2020، صفحة 22)، (المصرف المركزي UAE، 2018، صفحة 39)، (البنك المركزي الكويتي، 2019، صفحة 17 و29)، (بيت التمويل الكويتي، 2016 و2018، صفحة 7 و27).

إن نجاح المصارف الإسلامية في جذب المدخرات ونمو ودائعها يؤكد حقيقة كفاءتها ففي ماليزيا والسعودية والإمارات تضاعف نمو الودائع الإسلامية في المصارف الإسلامية المذكورة في الجدول (2) بأكثر من ضعفي نمو ودائع البنوك التقليدية، في حين كان نمو الودائع الإسلامية في الكويت متقاربا بين القطاع الخاص وبيت التمويل الكويتي الإسلامي. بيد أن النظرة الموضوعية تشكك في كفاءة المصارف الإسلامية، حيث إن الغالبية المودعين ربما قد تعاملوا معها من منطق العاطفة الدينية، لكون الكثير منهم يرفض التعامل مع البنوك التقليدية خوفا من الربا. (عبد المنعم أبو زيد، 1996، صفحة 55)

2.2.2 حجم توظيف وتمويل القطاعات الاقتصادية المهمة:

أعرب بعض الخبراء بأن معيار الحكم على درجة الأداء الاقتصادي للبنوك الإسلامية في مجال التوظيف هو مؤشر نسبة توظيف الأموال في بعض القطاعات المهمة كالقطاع الزراعي والصناعي من إجمالي التمويل. (لجنة من الخبراء، 1997، صفحة 20)

كما أكدت دراسة لبعض الخبراء بأن 50% من عينة الدراسة ذهبوا إلى عدم مناسبة الاحتياطي القانوني، ونسبة توظيف المال إلى إجمالي الودائع التي يفرضها البنك المركزي على المصارف الإسلامية (لجنة من الأساتذة والخبراء، 1996، صفحة 58).

وتحتفظ البنوك التقليدية عادة بجزء من السيولة على شكل ودائع لدى بنوك مؤسسات مالية أخرى بسبب عدم تنوع قنوات تمويلها، حيث إن الإقراض هو ديدن عمل البنوك التقليدية. وأما المصارف الإسلامية فتتعدد قنوات استثمارها وطرق تمويلها، وعليه فينبغي أن يتجاوز حجم تمويلها 80% من إجمالي موجوداتها.

الجدول (3): يوضح معدل نمو إجمالي التوظيف إلى إجمالي الموجودات

البنوك	السعودية	مصرف	البنك	المركزي	بيت التمويل	النظام المصرفي. %	البنوك الإسلامية
السنوات	مؤسسة النقد العربي. %	الراجحي. %	(أرصدة المحلية)	البنوك	بيت التمويل	النظام المصرفي. %	البنوك الإسلامية
2015-2019	71.42 %	66 %	75.05	78.55 %	78.55 %	62.17 %	75.18 %

المصدر: (مؤسسة النقد العربي، 2020، صفحة 17 و 29)، (مصرف الراجحي، 2018، صفحة 53) (البنك المركزي الكويتي، 2019، صفحة 14)، (بيت التمويل الكويتي، 2016 و 2018).

من خلال بيانات الجدول (3) يتبين بأن أكبر حجم لتوظيف المال إلى إجمالي الموارد كان لبيت التمويل الكويتي بمعدل 78.5 % وهو معدل قريب من تمويل البنوك المحلية الكويتية، وحظي مصرف الراجحي على أقل معدل تمويل بالنسبة للمصارف الإسلامية حيث لم يتعد 66 %. وعليه يمكن القول عموماً بأن البيانات تظهر محاكاة المصارف الإسلامية للبنوك التقليدية، حيث كان ينبغي أن لا يقل حجم توظيف المال عن 85 % على أقل تقدير من أجل دعم التنمية وتقديم التمويل اللازم لكثير من القطاعات الاقتصادية والشركات والمستثمرين.

الجدول (4): يوضح معدل نمو تمويل قطاع الاستهلاك إلى إجمالي التمويل

البنوك	مصرف	بيت	بنك دبي	مصرف	البنوك	المعدل
البنوك	الراجحي. %	التمويل	الإسلامي	قطر	الإسلامية	
		الكويتي. %	الإسلامي	الإسلامي	المالية	
2015-2019	72 %	51.11 %	60.62 %	78.86 %	75.18	67.55 %

المصدر: استخراج الباحثان النسبة من التقارير، (مصرف الراجحي، 2018)، (بيت التمويل الكويتي، 2016 و 2018)، (بنك دبي الإسلامي، 2019) و (مصرف قطر الإسلامي، 2019).

لما كان معدل التمويل الاستهلاكي في أكبر خمس مصارف إسلامية قد قارب 70% لم يعبأ الباحثان بنقل حجم تمويل القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة والبناء وغيرها، والذي قارب 30% من إجمالي تمويل المصارف المذكورة. وهي نسبة قليلة نظرا لأهميتها الاقتصادية. ولذا فإن تمويل القطاع الاستهلاكي بمعدل 70% تقريبا هو تكريس للاستهلاك بدل الاستثمار، وكان ينبغي تمويل باقي القطاعات الاقتصادية المهمة كزراعة وصناعة وغيرها بمعدل أكبر يبرز الخصوصية الاستثمارية للمصارف الإسلامية.

2التخصيص الأمثل للموارد:

لا ينحصر عمل الوساطة المالية في تجميع الفوائض المالية بل يتجاوز الأمر إلى ضرورة البحث عن قنوات استثمارية ترجع بأكثر عائد ممكن، بحيث يتم توجيه الفوائض المالية إلى المشاريع ذات كفاءة عالية تحقق أكبر عائد من الأرباح. ويزعم منظرو النظرية التقليدية بأن سعر الفائدة يعمل على تخصيص الموارد، وبأن معدل الفائدة هي آلية لمعادلة الطلب بالعرض، وعليه رأى أصحاب النظرية الكلاسيكية بأن المدخرات دالة لسعر الفائدة. (كمال محمد، 1996، صفحة 52)

وقد مال البعض إلى أن ثمن الفائدة لا يؤدي إلى التخصيص الأمثل للموارد، وبأن رأس المال الحالي قد أسيء تخصيصه مثل أنزلوكونراد، وجونسون، وأكد رالف إلى أن معدل الفائدة لم يكن مناسب للقرارات الاستثمار، ولا يصلح أن يتخذ قاعدة دائمة. (شابرا، 1990، الصفحات 145-146) علاوة على أن الواقع العملي كذبها ورفضها، فالفائدة ظاهرة نقدية تتحدد بالعرض والطلب وهي ظاهرة قصيرة الأجل لا تتصل بكفاءة المشروع ولا بربحه. (كمال، دت، صفحة 249).

تؤكد بيانات الجدول (5) بأن عائد الودائع الاستثمارية لمصرف الراجحي الإسلامي كان أحسن بقليل من سعر الفائدة للبنك المركزي السعودي (مؤسسة النقد العربي) على ودائع 12 شهر، بينما لم يكن هناك فارق ملحوظ تقريبا في البنك المركزي الكويتي والقطري والنظام المصرفي الماليزي بين سعر الفائدة للتمويل

التقليدي، مع عائد الودائع الاستثمارية للمصرفين الإسلاميين (الراجحي، بيت التمويل) والبنوك الإسلامية الماليزية.

الجدول (5): يوضح معدل الفائدة والعائد على الودائع وحقوق المساهمين

السعودية			الكويت		
مصرف الراجحي			بيت التمويل		
مؤسسة النقد العربي			البنك المركزي		
سعر الفائدة 12	عائد	حقوق	عائد معدل	عائد الودائع	سعر الفائدة 12
شهر	الملكية	لشركات التمويل	حقوق المساهمين	الاستثمارية	عائد ودائع الاستثمارية
2015	2018				
%2.12	%6.61	%17.33	%3.8	%2.12	%1.91
قطر			ماليزيا		
مصرف قطر الإسلامي			النظام المصرفي		
البنك المركزي			البنوك الإسلامية		
سعر الفائدة 12	عائد	حقوق	عائد	حقوق	حسابات
شهر	المساهمين	المساهمين	مطلق	استثمار	الودائع الاستثمارية
2015	2018				
2.7%	14.95%	15.82%	2.16%	3.2%	3.45%

المصدر: تقارير المصارف المذكورة في الجدول

وأما معدل عائد حقوق المساهمين فقد كان أحسن في مصرف الراجحي مقارنة بعائد شركات التمويل في السعودية، وفي مصرف قطر الإسلامي كان أيضا عائد حقوق المساهمين لمصرف أعلى بفارق بسيط من عائد البنك المركزي القطري.

ونخلص من هذا بأن عوائد المصارف الإسلامية التي ذكرت في الجدول (5) تماثل تقريبا أسعار الفائدة، وهو ما ينم عن عدم وجود كفاءة عالية مقارنة مع حجم التنظير الذي أظن فيه بعض المتخصصين حول افتراض تقديم عوائد أكبر وبكثير للمصارف الإسلامية مقارنة بالفائدة الربوية للبنوك التقليدية، باستثناء شرعية معاملاتها إجمالا.

3. متطلبات التمويل الإسلامي رؤية استشرافية:

إن أي رؤية استشرافية في متطلبات التمويل المصرفي الإسلامي لابد أن تأخذ بعين ما يمكن عمليا تحقيقه في اقتصاد رأسمالي ربوي، وبأن تبحث المسألة حسب البعض في اطارها الكلي من حيث حاجة المجتمع لخدمات وساطة مالية عادلة، وعدم الاكتفاء بالنظر في مدى التزام منشأة أو مصرف في عقودها بالأحكام الشرعية فقط (صديقي، 1998، صفحة 55)، بل لابد أن يتعدى الأمر إلى اقتراحات تضمن عدم استنساخ النظام المالي التقليدي.

ويرى الباحثان بأن الأمر يتطلب الخروج من نمذجة وممارسة الوساطة المالية الربوية، بدل محاولة الدفاع والتماس الأعذار بعد مرور عقود من ممارسة التمويل الإسلامي عن طريق المصارف الإسلامية. وعليه فعلىنا ألا تغتبط كثيرا بما حققته أو تزعم المصارف الإسلامية أنها أنجزته كما أننا نميل إلى أنها تكون البديل الحقيقي للوساطة المالية التقليدية إذا بقيت مسترشدة بأسس وآليات التمويل التقليدي.

1.3. رفع معدل تمويل المضاربة و المشاركة:

لعل من أهم ما يمكن مطالبته من المصارف الإسلامية في المرحلة المقبلة هو رفع معدل تمويل صيغتي المضاربة والمشاركة التي بنى عليهما أوائل المنظرين تأصيلهم لنماذج ووسائل تمويل المصارف الإسلامية. وهو فعلا ما بدأت به بعض المصارف الإسلامية، حيث توجهت بعض المصارف الإسلامية لرفع نسبة المضاربة والمشاركة ولو نسبيا بعد مطالبة المهتمين والمتخصصين في التمويل الإسلامي بضرورة الخروج من كهف المراجعة المصرفية. وقد أشار تقرير مجلس الفكر الإسلامي الباكستاني أن البدلين الحقيقيين الأمثلين للفائدة هما المشاركة في الربح و الخسارة (الغامدي، 2017، صفحة 134)، واعتبر عمر شابرا المراجعة وأساليب البيوع من الصيغ الثانوية التي يجب التقليل منها وبأن المضاربة والمشاركة من الصيغ الأولية. (شابرا، مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي، 2005، صفحة 314) وأكد رفيق المصري هذا في قوله: (في نطاق التمويل أعطت

المصارف الإسلامية وجهها للمداينات "المراجعة والإجارة المنتهية بالتملك" وأدارت ظهرها للمشاركات " المضاربة، والمشاركة" فافتقدت أهم ميزة أهم ميزة كان يمكن أن تجلو بها وجهها الإسلامي بين ركام البنوك التقليدية). (يونس المصري، 1995، صفحة 46)

1.1.3 تعظيم عائد الودائع الاستثمارية مقارنة مع أصحاب حقوق المساهمين:

تبين لنا من خلال ما ذكر في الجدول (5) بأن معدل عائد حقوق المساهمين في مؤسسة النقد السعودي (البنك المركزي) تجاوز 3 أضعاف معدل سعر الفائدة على الودائع الاستثمارية، وعائد حقوق المساهمين في المصرف الراجحي تجاوز (4.5) أضعاف معدل عائد الودائع الاستثمارية. وفي قطر حصل أصحاب حقوق المساهمين تقريبا أكثر من (5.5) أضعاف عائد سعر الفائدة على الودائع للبنك المركزي، بينما تجاوز معدل عائد حقوق المساهمين سبعة أضعاف (7) معدل عائد الودائع الاستثمارية في مصرف قطر الإسلامي.

وعليه يمكن القول بأن عائد حقوق المساهمين مقارنة بأصحاب الودائع الاستثمارية يُكرس نفس منهج البنوك الربوية من تركيز الثروة في أيدي قلة من الناس، حيث يحصل مجموعة من المستثمرين تتراوح نسبة أموالهم بين (10%-15%) على حوالي خمسة أضعاف عائد من يشكلون غالبية حجم الموجودات في البنوك والمصارف للمصارف المذكورة.

إن منطلق هذا المطلب هو محاولة إرساء مبدأ عدالة توزيع المال، ومن جهة أخرى التغلب على إشكالية الوساطة المالية، والمتمثلة في رغبة المستثمرين (جهة العجز) في الاستثمار طويل الأجل مع مدخرين (جهة الفائض) الذين يفضل أكثرهم ترك ودائعهم للتمويل قصير الأجل، فإذا ما حصل أصحاب الودائع على عائد كبير أو على الأقل قريب من معدل حقوق المساهمين لزيادة المال وحجم الاستثمار المتوسط والطويل. ناهيك على أن هذا العائد يسمح بتكوين رأس مال مما يجعلهم في المستقبل ربما مساهمين مع غيرهم

في تلك البنوك. ولذا رأى عمر شابرا بأن المودعين في البنوك الإسلامية يعاملون معاملة المودعين في البنوك التقليدية مع أنهم شركاء من الناحية النظرية، وينبغي أن يكون لهم تمثيل في إدارة المصارف كي يكونوا قادرين على حماية مصالحهم كمساهمين. (شابرا، 2005، صفحة 326)

2.1.3 الموازنة بين العائد الاقتصادي والعائد الاجتماعي:

يعتبر هذا المطلب من تحديات الوساطة المالية إجمالاً وخصوصاً في المصارف الإسلامية فهي كغيرها، وبدعوى منافسة نظيرتها التقليدية تسعى لتقديم أكبر عائد على حقوق المساهمين، ورفع نسبة العائد على الودائع. وهو ما يستوجب عملياً تمويل المشاريع التي تدر أكبر قدر من الأرباح ويُصعب مسألة التوازن بين العائد الربحي المادي والعائد الاجتماعي، حيث وقد أشار البعض (عبد المنعم أبو زيد، 1996، صفحة 22) إلى أن دور المصارف لا يقتصر على تحقيق مصلحة مالكي الأموال، بل لا بد من مراعاة حق المجتمع في توظيف المال تلبية لمفهوم الاستخلاف.

ومن أبرز الإشكالات الشرعية في بعض المصارف الإسلامية عدم تحديد جزء من عائد ربح المضاربة في البداية إن وجد، حيث يعتبر المصرف مضاربا وأصحاب الودائع هم أرباب المال، وقد نقل ابن المنذر وابن عبد البر الإجماع على وجوب تحديد جزء شائع من ربح المضاربة كالنصف أو الربع أو الثلث بين المضارب ورب المال بداية، (فلاق و آخرون، 1435 هـ، صفحة 252) ومع هذا تقوم بعض المصارف بتحديد الأرباح آخر السنة.

ولذا يرى الباحثان بأن التغلب على هذه المعضلة يكمن في توعية المساهمين مسبقاً بوضع نسبة ربما لا تقل مثلاً عن 15% من حجم الموارد توظف في المشاريع ذات مردود اجتماعي لكسب ثقة الجمهور. وهو مطلب يتفق مع نصوصها التأسيسية، حيث نص مثلاً قانون إنشاء بنك الإسلام الأردني للتمويل والاستثمار رقم 48 لسنة 1977م بأنه يستهدف المساهمة في توسيع قاعدة التكافل الاجتماعي بين

المواطنين، وكذلك في قانون بنك دبي الإسلامي الذي أكد بأن البعد الاجتماعي يمثل السمة الرئيسة للبنك، كما أنشأت مجموعة بنوك البركة مؤسسة اجتماعية كمؤسسة أقرأ الخيرية. (شحاته، 2009، صفحة 103)

3.1.3 ضرورة الأخذ بالانتقادات الموضوعية التي وجهها الرواد والمختصون في التمويل الإسلامي:

منذ بدايات الممارسة لاحظ الكثير من الباحثين بعض الانحرافات وأبدو ملاحظاتهم مثل نجاته الله صديقي الذي رأى بأن المصارف قد ابتعدت عن الأسس النظرية بمبالغتها في تمويل أساليب التجارة والإجارة بدل المشاركة والمضاربة. وهو ما وافقه عليه أحمد النجار، حيث مال إلى أن هناك فارق بين الجانب النظري والجانب التطبيقي. كما انتقد يوسف كمال موارد المصارف الإسلامية بأن أغلبها قابل للسحب، واستخدامهما لأسلوب المراجعة يطابق أسلوب الضمان والعائد الثابت، وذهب الحصين إلى هذا المعنى عندما أشار إلى أن منتوجات المصارف الإسلامية تبتعد عن الربا ولا تبتعد كثيرا عن المقصود منه.

وأعرب جمال الدين عطية أحد المؤسسين لعمل المصارف الإسلامية بأنها تعمل بعقود شرعية في ظل نظام قائم على أسس وعلاقات تابعة للنظام الرأسمالي الذي لن يؤدي إلى وجود نظام اقتصادي إسلامي، وهو نفس ما توصل إليه تقريبا الباحث حسين كامل فهمي بأن أدوات المصارف الإسلامية الحالية تعد نواة لوجود سوق آجلة تعتمد على وسيط وهمي للسلع يؤدي بالنهاية إلى الربا في المعاملات المالية. (أبو العلا، 2016، الصفحات 138-145)

4. خاتمة

وتجدر الإشارة إلى أن دعم عمل المصارف الإسلامية كان يتطلب التساهل والتغاضي عن الكثير المعاملات التي كانت لا تبرز حقيقة التمويل الإسلامي ومقاصده في بداية الممارسة، فبعد قرابة خمسين عاما من الممارسة وجب مراجعة تجربة المصارف الإسلامية و تمويلها بنظرة شمولية تستجيب لتطلعات من يريدون نظاما ماليا عالميا، أو يريدون بحق أن يصبح النظام المالي الإسلامي بديلا يستجيب لنداءات عدالة توزيع

المال، والابتعاد عن طرق التمويل التقليدي ليس فقط شكليا بل من ناحية المضمون، والتفكير خارج القوالب التمويلية التقليدية والاهتمام بالأنشطة التي تولد ثروات حقيقية وتضمن الحصول على رأس المال كالمضاربة، والنظر إلى المقاصد العامة للأموال وليس فقط بعض المقاصد الجزئية، وسبيل ذلك كله محاولة الجمع بين مبادئ وأسس الاقتصاد الإسلامي ومبادئ وأسس تمويل المصارف الإسلامية كوساطة مالية. وهذه المطالبة جاءت بعد أن ثَبَّتَتْ المصارف الإسلامية أقدامها وترامت فروعها وتعاظمت خبرتها، وامتألت أرضيتها ومكنت لنفسها في غير بلدانها، وناطحت بنظامها المالي المال التقليدي الربوي، واستقوت بنمو حجم عملائها على التشريعات الجائرة في حقها؟ ألم يكن وقت إجماعها بما يخدم مصلحة مجتمعاتها ومُمكنها من مقارعة منتقديها واستجلاب الطمأنينة لمؤيديها؟

نتائج البحث:

- 1- تؤثر المصارف الإسلامية في نفس قنوات الوساطة المالية التقليدية (توليد النقود- جمع المدخرات- التخصيص الأمثل للموارد) التي تؤثر في النمو الاقتصادي.
- 2- للمصارف الإسلامية قيمة مضافة وقدرة في السيطرة على التضخم عبر عدم قدرتها على توليد النقود بشكل مفرط مثل البنوك التقليدية نظرا لوجود التسرب النقدي الذي يحد من قدرتها على توليد النقود.
- 3- للمصارف الإسلامية كفاءة جيدة في جمع المدخرات مقارنة بالبنوك التقليدية، حيث تنمو ودائعها وأصولها بشكل جيد، وربما يرجع هذا للعاطفة الدينية للمودعين والمتعاملين الذين لا يتعاملون مع البنوك الربوية، وليس لتمييز خدماتها بشكل عام.
- 4- كفاءة التخصيص الأمثل للموارد متقاربة مع كفاءة البنوك التقليدية من خلال تقارب عوائدها على الودائع وحقوق المساهمين في أهم المصارف التي الإسلامية التي ذكرت في البحث.
- 5- نسبة توظيف المال إلى إجمال الموارد في المصارف الإسلامية لا يكاد يختلف كثيرا عن البنوك التقليدية.

- 6- لا يزال دعم القطاع الاستهلاكي القائم غالباً على بيوع المدائبات يسيطر على أكبر نسبة تمويل في أكبر خمسة مصارف إسلامية في العالم.
- 7- نثمن سعي وجهد المؤسسات المالية والمجامع الفقهية التي ساعدت في وضع معايير شرعية ومحاسبية ونماذج عقود التمويل الإسلامي ووسائله من أجل تمييز عمل المصارف الإسلامية عن البنوك التقليدية.
- 8- ما يزال المختصون والباحثون المهتمون بالتمويل الإسلامي يسعون في تقويم الأخطاء والانحرافات التي يرون أنها تخالف الأسس النظرية للاستثمار والتمويل الإسلامي.

التوصيات:

- 1- ضرورة استيعاب المصارف الإسلامية بأن تعظيم الأرباح ليس هو فقط الهدف الأساسي لها، وجوب التركيز على الأهداف الكبرى للوساطة المالية العادلة التي تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- 2- تغليب صيغتي المضاربة والمشاركة، وبأن تصبح من الصيغ الاستثمارية الأولية من أجل رفع كفاءة التمويل والتخصيص الأمثل.
- 3- إعطاء عوائد مجزية للأصحاب الودائع الاستثمارية مقارنة بعائد حقوق المساهمين.
- 4- الموازنة بين المردودية الربحية والمردودية الاجتماعية.
- 5- الابتعاد عن البيوع الصورية واعتبار التمويل بالبيوع الائتمانية من الصيغ الثانوية.
- 6- زيادة نسبة توظيف المال إلى إجمالي الموارد من أجل سد الحاجة لدى جهة العجز (المستثمرين) بالاستثمار في الضروريات ثم الحاجيات، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5. قائمة المراجع

- بنك دبي الإسلامي. (2019). تقرير بنك دبي الإسلامي، 2019.
- مؤسسة النقد العربي. (2020). النشرة الإحصائية الشهرية، جوان، 2020.

- IFSB. (2019). تقارير مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2007، 2016 و 2019. كوالالمبور. تم الاسترداد من https://www.ifsb.org/ar_sec03.php
- Ivan, I., Kabaivanov, S., & Bog, B. (2016). Stock market recovery from the 2008 financial crisis: The differences across Europe. *Research in International Business and Finance*, 37, pp. 360-374. doi:10.1016/j.ribaf.2016.01.006
- Kaeck, A., & Seeger., N. (2020). VIX derivatives, hedging and vol-of-vol risk. *European Journal of Operational Research*, 283(2), pp. 767-782. doi:<https://doi.org/10.1016/j.ejor.2019.11.034>
- Kostas, A., Galariotis, E., & Spyrou, S. (2017). Contagion, volatility persistence and volatility spill-overs: The case of energy markets during the European financial crisis. *Energy Economics*, 66, pp. 217-227.
- Quaye, I., Mu, Y., Abudu, B., & Agyare, R. (2016). Review of Stock Markets' Reaction to New Events: Evidence from Brexit. *Journal of Financial Risk Management*, 5(4), pp. 281-314. doi:10.4236/jfrm.2016.54025
- Siddiqi, M. N. (1992). Impact of Islamic Modes of Finance on Monetary Expansion.
- Wen-Yuan, L., & Tsai, I.-C. (2019). Black swan events in China's stock markets: Intraday price behaviors on days of volatility. *International Review of Economics & Finance*, 59, pp. 395-411. doi:/10.1016/j.iref.2018.10.005
- worldometers. (2020). *COVID-19 CORONAVIRUS PANDEMIC*. Retrieved 04 27, 2020, from worldometers graphs: <https://www.worldometers.info/coronavirus/worldwide-graphs/>
- إبراهيم أبو العلاء. (2016). محاضرات في الاقتصاد والتمويل الإسلامي. مجلة جامعة الملك عبد العزيز.
- البنك المركزي الكويتي. (2019). التقرير السنوي 2018-2019، التقرير السنوي 2013-2014.
- القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي. تقويم الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية. (1997). الخبزاء، ل. م
- الرياض: دار الميمان. الحكم الربوية. (2017). الغامدي، م
- المصرف المركزي UAE. (2018). التقرير السنوي 2018. الإمارات العربية المتحدة.
- أنس محمد، و مصطفى الزرقا. (2012). الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي. أميركا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

- بيت التمويل الكويتي. (2016 و 2018). التقرير السنوي 2016 والتقرير السنوي 2018. الكويت.
- حسين شحاته. (2009). المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق. القاهرة: دار النشر للجامعات.
- دلال نور الدين. (2019). العولمة المالية كسبب لانتقال عدوى الأزمات المالية إلى البورصات. مجلة الاقتصاد الصناعي، 9(1)، الصفحات 241-260.
- رفيق يونس المصري. (1995). المصارف الإسلامية دراسة شرعية لعدد منها. السعودية: جامعة الملك عبد العزيز.
- زيد العلواني. (1402هـ). نقود ومصارف. مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية.
- دمشق: دار الفكر مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي. (2005). شابرا، ع.
- جدة: جامعة الملك عبد العزيز. المصارف الإسلامية، المبدأ والتصرف. (1998). .. و صديقي
- عبد الجليل هداجي، و محمد بن سعيد. (2014). تحديات الاتحاد الأوروبي غداة الأزمة المالية (دراسة حالة اليونان. مجلة التكامل الاقتصادي، 2(2)، الصفحات 155-173.
- علي محي الدين القرة داغي. (2020). مبدأ المصرفية الاجتماعية. مجلة دراسات في المالية الإسلامية.
- عماد غزاري، و رضا بھياني. (2020). نمذجة تطاير أسعار النفط والتنبؤ به للفترة (1990-2019) باستخدام نماذج الذاكرة الطويلة RFIMA. مجلة التكامل الاقتصادي، 8(1)، الصفحات 50-62.
- عمر شابرا. (1990). نحو نظام نقدي عادل. أمريكا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- فاطمة رحال، و نادية بلورغي. (2016). دور الاتحاد الأوروبي في إدارة أزمة الديون السيادية الأوروبية. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، 2(2)، الصفحات 125-148.
- فليح حسن خلف. (2006). النقود والبنوك. الأردن: جدارا للكتاب العالمي.
- أمريكا: المعهد العالمي للفكر. تقويم الدور المحاسبي للمصارف الإسلامية. (1996). لجنة من الأساتذة و الخبراء، و . و الإسلامي .
- القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي. تقويم الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية. (1997). لجنة من الخبراء محفوظ جبار. (2002). العولمة المالية وانعكاساتها على الدول النامية. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 3(7)، الصفحات 183-202.
- محمد الأمين وليد طالب، و نظيرة فلادي. (2019). دراسة تحليلية لظاهرة عدوى الأزمات المالية "حالة الأزمة المالية العالمية 2007-2008. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 8(1)، الصفحات 381-399.
- محمد عبد المنعم أبو زيد. (1996). الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية بين النظري والتطبيق. القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

- محمد فلاق، و . آخرون. (1435 هـ). المضاربة الإسلامية والمضاربة الربوية في البورصة. مجلة العدل.
- مصرف الراجحي. (2014). تقرير 2014.
- مصرف الراجحي. (2018). تقرير 2018.
- مصرف قطر الإسلامي. (2019). التقرير السنوي لمصرف قطر الإسلامي، 2019.
- وفاء أحمد محمد. (1433 هـ). الوساطة المالية في المصارف الإسلامية. مجلة الأستاذ.
- يوسف كمال. (دت). ، كيف نفكر استراتيجيا . مصر : دار النشر والتوزيع الإسلامية.
- يوسف كمال محمد. (1996). المصرفية الإسلامية، الأساس الفكري. مصر: دار النشر للجامعات المصرية.

Reality and requirements of Islamic finance “An analytical and forward-looking view”

Mohammed Fellag¹, Redhouane Lammar^{2*}

¹ University of Mascara - Mustapha Stambouli (Algeria)

mohammed.fellag@univ-mascara.dz 

² Centre universitaire de Tipaza, Abdallah Morsli (Algeria)

lammar.redhouane@gmail.com 

Received: 23-05-2021

Accepted: 19-06-2021

Abstract

Islamic banking needs sincere attempts to correct its course after nearly fifty years of practice. It has become necessary to re-evaluate the work of Islamic banks with indicators that differ from the theories of the efficiency of the financial performance of traditional banks. Therefore, we tried to analyze the practical reality of the most important banks through their channels that affect economic growth and explain their efficiency and financing specificities. Through research, we have concluded that banks have an added value in controlling inflation due to their limited ability to generate money and that they have high efficiency in collecting savings. Likewise, the total employment of its resources to its total resources and the volume of its returns in the largest Islamic banks was comparable with the size of the investment of funds and the return for the traditional banks in the same country of activity. The financing of the economic sector obtained the largest percentage of financing.

Keywords:

Islamic finance;
Islamic banks;
Banks.

JEL Classification Codes: G21, E41

* Corresponding author